Youths' labor in the light of globalization
A field study

The 2nd conference of the Deanship

of scientific research "the Arab World and the Challenges of Globalization" Irbid Private University 25-26 April 2007

Dr. Mahdy Mohammad El-Kassas

Associate professor of Sociology

Faculty of Arts – Mansoura University

Egypt

e-mail: mahdy616@hotmail.com

Abstract

The idea of the current research stems from the fact that youth is a generation that has a social role in community building through its work product. However, it faces challenges at both the local and global, including globalization, privatization, the method of participation, education and self-learning .... Etc, which increases the cost and difficulty of access to employment and the consequent absence of jobs opportunities in social, economic, political and psychological effects on the individual and the family and society as a whole. Accordingly, the research aims at investigating the available employment opportunities for young people in the context of globalization and the nature of the challenges faced in order to obtain, and its implications on youths, the family and society in an attempt to explain the phenomenon. The research tries to answer the following questions: (1) does globalization provide new employment opportunities for young people? (2) what challenges imposed by labor market on young people? (3) how do young people see labor market in the light of globalization, privatization, the method of participation, education and self-learning? (4) how do young people see the future of labor market? The research is descriptive exploratory, seeks to explore the nature of employment opportunities for young people in what is called the new world order. Moreover, it tries to show the varieties of social presence among young people according to the varied employment opportunities. The field study was conducted on 100

participants, selected in deliberate manner, in the age period 22-26 years old , living in the village of Beban Kom-Hamada (a small town far from the capital Cairo 120 km). The research employed questionnaire and Focus Group Discussion, as tools to collect data. The results showed that the level of education is not in line with the requirements of the labor market as stated by 68.5% of the participants, 72.8% pointed to the high rates of unemployment in the expansion in the use of capital-intensive technology and 43.5% saw that the solution is in self-reliance and activating Arab cooperation and the Islamic way of achieving development and creating new job opportunities.

To refer: El-Kassas, Mahdy Mohammad, Young people work in a globalized world, The 2nd conference of the Deanship of scientific research "the Arab World and the Challenges of Globalization" Irbid Private University 25-26 April 2007.

جامعة اربد الأهلية

المؤتمر الثانى لعمادة البحث العلمى

حول

الوطن العربى وتحديات العولمة

25-26 أبريل 2007

عمل الشباب في ظل العولمة

دراسة ميدانية

أ.د/مهدي محمد القصاص
أستاذ علم الاجتماع المشارك – كلية الآداب
جامعة المنصورة
مصر

مقدمة

الشباب قوة أي مجتمع وبه ومن خلاله يتم بناء هذا المجتمع , إذ أنه قوة الحاضر وأمل المستقبل ورأس المال البشري الذي يفوق في أهميته أي شيء آخر , وعمل الشباب هو نقطة انطلاقه لمواجهة الحياة العامة كفرد مستقل ومسئول بعد التعليم الذي يمثل المرحلة الأولى في حياته والتي يكون فيها معتمدا على الآخرين , ويعد عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج ليس فقط لدوره في العملية الإنتاجية بل لما له من ارتباط مباشر بالإنسان ومستوى معيشته ورفاهيته وكذلك بالنسبة للمجتمع ومستقبله واستقراره .

إننا نعيش اليوم فضلا عن الاقتصاديات الملموسة ، اقتصاديات المعلومات (فى ظل العولمة) التي تعتمد علي السرعة والخيال والمرونة والابتكار , لقد أصبحت اقتصاديات الحجم الكبير أقل منفعة للمنشآت التي ترغب في تحقيق مزايا اقتصادية لأن تزايد الاعتماد على التكنولوجيا ينعكس أثره على تقليص فرص العمل وطبيعتها وتلاشى سوق العمل التقليدى (كثيف العمالة) وأصبح يعتمد على ما يتمتع به العنصر البشرى من جودة فى التعليم وقدرة على التعامل مع معطيات العصر وتقنياته (الاعتماد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال) إضافة إلى قدرته على التعلم الذاتى المستمر واكتساب المهارات الجديدة فى ظل التنافس فى سوق العمل الذى تجاوز حدود الدولة الوطنية إلى العالم بأسره .

ويرتبط إرضاء الشباب أو إحباطه , نجاحه أو فشله في عمله بتحديد موقعه وموقفه علي آفاق بناء المستقبل من خلال فرص العمل المتاحة . بل تحدده أيضا النقطة التي يقع فيها مجتمعه وأمته علي طريق التقدم أو التأخر ومن ثم فإن مسألة العمل هي قضية حاسمة في بناء حياة الشاب ومجتمعه .

ولأن الشباب جيل في مرحله تأخذ ممن قبلها وتعطي من بعدها فهو محمل بالطموح والرغبة في التغيير وتأكيد الذات ويعيش مجتمعا يمر هو الآخر بتغيرات مختلفة وسريعة التبديل والتغيير في ظل المتغيرات الدولية .

أهمية البحث

تتمثل فكرة البحث في أن الشباب يمثل جيلاً اجتماعياً له دوره في بناء المجتمع من خلال ما يقوم به من عمل منتج إلا أنه يواجه تحديات على المستويين المحلي والعالمي من بينها العولمة والخصخصة وأسلوب المشاركة , والتعليم والتعلم الذاتي .... إلخ مما يزيد من تكلفة الحصول على فرص العمل بل وصعوبتها وما يترتب علي عدم وجود فرصة عمل من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية علي الفرد وأسرته والمجتمع بأسره .

ويؤكد أهمية دراسة تلك الشريحة التي تمثل أكبر شرائح المجتمع إنتاجا وأسبقها تضحية وأقدرها علي بناء المستقبل , قناعتي الذاتية والموضوعية التي حددتها حالة المجتمع ووجود الظاهرة فيه , إذ يمثل الشباب نسبه 27.6 % من إجمالي عدد السكان وفق آخر تعداد [1]وتمثل البطالة 10.33% من

قوة العمل ,[2] وتشير نتائج الأبحاث إلي أن أهم القضايا التي يود الشباب مناقشتها في المجتمع المصري هي إيجاد فرصه عمل وذلك بنسبة 67.7% ,[3] كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 – حاملا هموم الشباب – وعنوانه " خلق الفرص للأجيال القادمة " ومن خلال استطلاع رأي عدد من الشباب العربي عن أكثر القضايا أهمية بالنسبة لهم وجد أن قضية توفير فرصة عمل يأتي في المرتبة الأولي بنسبة 45 % [4] كذلك الرغبة في المساهمة التخطيطية في بناء المستقبل إذ إن دراسة مثل هذا الموضوع تساعد في تقديم مادة علمية تسهم في دفع عمليات التنمية واختيار وتحديد أشكال وسيناريوهات صناعة المستقبل .

هدف البحث : يهدف البحث إلى استطلاع فرص العمل المتاحه أمام الشباب في ظل العولمة وطبيعة التحديات التي يواجهها في سبيل الحصول عليها وتداعيات ذلك عليه وعلى أسرته ومجتمعه في محاولة للتفسير ويتطلب هذا التعرف علي الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد ومايفرضه من تحديات محلية وإقليمية ودولية تقف في وجه من يريد الحصول علي فرصة عمل .

تساؤلات البحث

ولتحقيق هدف البحث نطرح التساؤلات التالية :

1 – هل العولمة أتاحت مجالات عمل جديدة أمام الشباب ؟ وما هى ؟

2 – ما هى التحديات التى يفرضها سوق العمل على الشباب ؟

3 – ما هى رؤية الشباب لسوق العمل فى ضوء عدد من القضايا (العولمة – الخصخصة – أسلوب المشاركة – التعليم والتعلم الذاتى) ؟

4 – ما هى رؤية الشباب فيما يتعلق بمستقبل سوق العمل ؟

منهجية البحث

تحدد نمط البحث ليكون استطلاعيا وصفيا تفسيريا كلما كان ذلك ممكنًا , في ضوء ما هو متاح من بيانات ومعطيات تاريخية وميدانية , فهو يحاول أن يستطلع طبيعة فرص عمل الشباب , بوصفها نتاجا لمعطيات نظام عالمي جديد كما أنه يسعى لإظهار تباينات الوجود الاجتماعي لشريحة الشباب بتباين فرص العمل .

التعريفات الإجرائية

العولمة : تعني تقارب البشر لدرجة التوحد في كل شئ بما ينطوي عليه من ضغط الزمن والمسافة وإعادة تكوين العلاقات الاجتماعية وظهور سلع جديدة كالسلع الثقافية وتكنولوجيا المعلومات .

الشباب : جيل إجتماعى ثقافى تلقى قدراً من التعليم قبل المتوسط أو أنهى تعليمه المتوسط أو الجامعى ويقع فى الفئة العمرية من 18 – 30 عاما من الجنسين .

العمل : هو أي مصدر دائم يحقق عائداً مادياً نتيجة وظيفة حكومية أو استثمارية في القطاع الخاص أو ملكية مشروع ما .

التحديات : هي الصعوبات التي تفرضها طبيعة المرحلة التاريخية علي المستويين المحلي والعالمي وتؤثر علي توفير أو عدم توفير فرص عمل للشباب .

الدراسة الميدانية

تم إجراء الدراسة الميدانية من خلال تطبيق استمارة استبيان (شملت خمس قضايا أساسية تجيب فى مجملها على تساؤلات البحث) بلغت 100 حالة (تم استبعاد ثمانية استمارات لعدم اكتمال إجاباتهم) وأصبح عدد الحالات 92 حالة . أجريت خلال شهرى يناير وفبراير عام 2007 على الشباب من الجنسين ، واعتمدنا على المقابلة كوسيلة لجمع البيانات وكذلك المقابلات الجماعية المركزة Focus Group Discussion لأنها تعد وسيلة فعالة لتعميق النتائج بالنسبة لموضوع بحثنا الذي يعتمد علي الوصف الكيفي لهذه الظاهرة وتحليل استجابات المبحوثين واشتملت الاستمارة علي محاور أساسية ,وهي : العمل ونوعياته في ظل العولمة , والتحديات أمام فرص العمل والتداعيات المؤثرة على وجود أو انحسار فرص العمل والتوجهات المستقبلية في ظل القضايا المعاصرة المطروحة كالخصخصة , جودة التعليم , ...الخ .

وجاء اختيار احدى قرى مركز كوم حماده محافظة البحيرة وهى قرية " بيبان " والتى تقع غرب العاصمة القاهرة على مسافة 120 كيلو متر كمجال جغرافى لإجراء الدراسة الميدانية لأسباب موضوعية وهى زيادة نسبة الشباب الباحث عن فرصة عمل وتأثر القرية بالمتغيرات الدولية وما تبثه الفضائيات وانتشار مقاهى النت ، كما أنها محل إقامة الباحث ولديه معرفة بمعظم الشباب وهناك لقاءات بهم فى مناسبات مختلفة .

خصائص عينة البحث

وبتحليل البيانات الأساسية لاستمارة الاستبيان تتضح الخصائص التالية :

أن جميع أفراد العينة يعيشون في المجتمع الريفي وأن الحالة الاقتصادية لأسرهم أقل من المتوسط وهاهي حاله منهم تقول "إحنا مستورين والحمد لله أهلنا علمونا وأصبحت الشهادة هي كل رأس مالنا" وهذا يعني أنهم في حاجه شديدة للعمل بعد إنهاء تعليمهم . كما يلاحظ أن غالبية الشباب من الذكور بنسبه 80.4% وهذا يرتبط بطبيعة المجتمع الريفي وعاداته في أحجام بعض الفتيات عن المشاركة

"راجع الجدول رقم (1) " وتركزت فئة الشباب في المرحلة العمرية من 22 – 26 عاما بنسبة 46.7% وهي النسبة الأعلى وهذا يؤشر علي أن هذه الفئة والتي أنهت دراستها والأكثر بحثا عن فرص للعمل وجاء حمله المؤهلات العليا كأعلى نسبه من الجنسين بنسبة 43.5% , أما الحالة الاجتماعية تكشف عن مشكلة كبري يعاني منها الشباب من الجنسين وهي "الزواج" وتكاليفه ومتطلباته في ظل وضع اقتصادي متدن لأي شاب يبدأ حياته العملية يعكس ذلك نسبة غير المتزوجين وهي 69.6% .

وجاءت الحالة العملية " راجع الجدول رقم (1) " إذ تكشف عن أن ما يناهز النصف لا يجد عملا بنسبه 47.8% وجاء العمل الحكومي كأقل نسبة 4.4% مما يعنى قلة فرص العمل التى تقدمها الدولة للخريجين بصفة عامة فى إطار خطة تشغيل الشباب الذى يمثل قوة العمل ورأس المال البشرى وأن بقائها بدون عمل يعنى إهدار لهذه الثروة التى كلفت المجتمع الكثير من التعليم وغيره.

وهذا يعكس أثر سياسة الخصخصة (تسريح العمال والاعتماد علي التكنولوجيا) وتخلي الدولة عن توظيف الخريجين , أما من يعمل لدي مؤسسة خاصة فكانت نسبتهم 20.6% وجاء العمل الخاص الفردي بنسبه 14.1% والحرفي بنسبه 13.1% .

جدول رقم (1)
خصائص عينة البحث

النوع	السن			الحالة التعليمية			الحالة الاجتماعية		الحالة العملية					العدد	النسبة%
	>18 22	>22 26	>26 30	أقل من متوسط	متوسط	عالى	متزوج	غير متزوج	حكومى	خاص داخل منشأة	خاص	عمل حرفى	بدون عمل		
ذكر	26	36	12	14	27	33	18	56	3	14	12	10	35	74	80.4
أنثى	6	7	5	6	5	7	10	8	1	5	1	2	9	18	19.6
المجموع	32	43	17	20	32	40	28	64	4	19	13	12	44	92	100
النسبة%	34.8	46.7	18.5	21.7	34.8	43.5	30.4	69.6	4.4	20.6	14.1	13.1	47.8		

وفيما يلي نعرض المحاور الأساسية للبحث وهي :

أولا : الإطار النظري لسوق العمل .

ثانيا : توجهات التوظيف العالمي .

ثالثا : تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها .

خاتمة :

أولا : الإطار النظري لسوق العمل :

عمد الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه النظر إلي سوق العمل من منظورين رئيسيين تنطوى تحتهما نظريات مختلفة لسوق العمل . هذان المنظوران هما المنظور التقليدي والمنظور المعاصر لسوق العمل ، ثم نعرض لعملية العولمة في سياق النظرية الاجتماعية .

1 – المنظور التقليدي :

يفترض وجود سوق تنافسي للعمل شأنه شأن عناصر الإنتاج الأخرى (رأس المال , السلع) بحيث تتقاطع فيه منحنيات العرض والطلب على العمل فيتولد بفعل ذلك أجرا توازنيا ومستوى تشغيل كامل ويتبنى هذا المنظور كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والمدرسة الكينزية [5] .

أ – المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية :

المدرسة الكلاسيكية : تذهب هذه المدرسة إلى وجود تناغم داخلي في سوق العمل كجزء من التناغم العام للسوق الحرة التي تفترض التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل. وهنا لا تبرز البطالة – كصورة مجسمة للاختلال في سوق العمل – إلا كحالة عرضية لتعطل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم آلية السوق الحرة بضبط إيقاع العلاقة بين العرض والطلب عبر ميكانزم مرونة الأجور للتغير (Flexibility of wages) حتى يعود التناغم من جديد وتختفي البطالة. وهنا تُعرَّف البطالة من وجهة نظر هذه النظرية على أنها بطالة اختيارية ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تقرره أحوال السوق , وهي بطالة مؤقتة سرعان ما تعمل آليات السوق على تصحيحها ؛ فوجود البطالة بين العمال تدفعهم للتنافس على فرص العمل المتاحة والقبول بالأجر السائد, مما يعني قبولهم أجور أقل . وانخفاض الأجور يترجم إلى انخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة أرباح منشآت الأعمال فتنفتح شهيتها لزيادة الإنتاج . وهو ما يقود إلى زيادة الطلب على العمالة فتختفي حينئذ البطالة .

أما المدرسة النيوكلاسيكية : فتنطلق من فكرة مؤداها أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة ويظهر فيه عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص التي تميز هذه السوق ومنها : تجانس عنصر العمل , الحراك التام (Mobility) , مرونة الأجور (Flexibility) , المساواة لجميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق . وسعت هذه المدرسة إلى دحض المقولات الكينزية بشأن عدم

كفاءة السوق وكماله والتي يترتب عليه وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بـــأدوات غير سوقية.

ب – المدرسة الكينزية : تنفي هذه المدرسة مزاعم التوازن الاقتصادي العام الناجم عـــن التنـــاغم الداخلي لآلية السوق . وترى أن اقتصاد السوق لا يملك الآليات الذاتية التي تمكنه من بلوغ التـــوازن عند مستوى التوظيف الكامل لمجمل عناصر الإنتاج كما تزعم النظرية الكلاســيكية والنيوكلاســيكية وأن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال الذي يتكـــون من مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار في مطابقة الدخل القومي . وهنا رأى كينز وأنصـــاره بضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الإنتـــاج . كما أنه أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين أطلق عليها معدل البطالة الطبيعـــي التـــي لاتحدث ضررا .

2 – المنظور المعاصر لسوق العمل :

يشمل هذا المنظور عدداً من النظريات والاتجاهات التي سعت لتفسير الاختلال في ســـوق العمـــل وبروز ظاهرة البطالة اعتمادا على صياغة بعض الفروض المتعلقة بهيكل سوق العمل وآلية التوازن الداخلي لهذه السوق . من أبرز هذه النظريات التي تهمنا هنا هي نظرية تجزؤ سوق العمل ونظريـــة اختلال سوق العمل [6] .

أ – نظرية تجزؤ سوق العمل :

تقوم هذه النظرية علي فكرة رئيسة تقول بأن سوق العمل ينقسم إلي سوقين : سوق رئيسي وآخـــر ثانوي (حديث وتقليدي) . ويتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية وفرص للترقي جيـــدة ويحصلون علي أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة استقرار مأمون وشروط عمل جيدة . وتكون فئـــة الأعمار ما بين 25 – 45 سنة هي الفئة الغالبة لهذه السوق . بينما يتصف المشتغلون بالسوق الثانوي بانخفاض المهارات وحصولهم على أجور منخفضة ويعانون من عدم الاستقرار والأمان في ظل هذه السوق . وتضم هذه السوق بالإضافة إلي الشباب فئة المهاجرين والإناث . وبالتالي فإن الفئات العاملة في هذه السوق تكون أكثر عرضة من غيرها للبطالة وأكثر هشاشة وضـــعفا لتقلبـــات هـــذه الســـوق ومزاجها غير المستقر . وتتقزم التشريعات والقوانين التي تحمي العاملين في هذه السوق بل قد تختفي.

فالسوق الرئيسة (الحديثة)تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنـــون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال (ولو نسبيا) وبالتالي فإن العاملين فيها لا بد أن يتمتعوا بقدر عال من المهارات المكتسبة سواء عن طريق التأهيل والتدريب أو عن طريق الممارسة . وبحكم كبر حجم هذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية ,ومـــن ثـــم

استقرار أحوال العاملين فيها . فالبعض يدرج تحت مسمى هذه السوق كافة منشآت ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام , ومنشآت القطاع الخاص المنظم .

أما السوق الثانوية (التقليدية) فتتكون من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم أو تكون وحدات كبيرة لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية أو الاثنين معا , وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية و منتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والإختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار , الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فيها فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير ويندرج تحت مسمى هذه السوق قطاع الزراعة , ووحدات الصناعات التحويلية غير المنظمة وقطاع الخدمات والتجارة وغالبية وحدات قطاع البناء .

لكن التحفظ يظل قائما بشأن هذا التصنيف بحسب النشاط أو بحسب تكنولوجيا الإنتاج طبقا لنوعية المعايير المتبعة في مثل هذا التصنيف وهو ما يطرح إشكالية تظل قائمة حتى اليوم .

فثنائية سوق العمل تعترضها صعوبات نظرية وعملية من حيث التسمية والتوصيف والتصنيف . والتسميات المتداولة لثنائية السوق كالقطاع الحديث مقابل القطاع التقليدي , القطاع الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي والقطاع المنظم مقابل القطاع غير المنظم تظل تعبيرات غير متطابقة وتحمل دلالات مختلفة .

ب – نظرية اختلال سوق العمل :

تفترض هذه النظرية على عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل – جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير . ويرجع هذا الجمود من وجهة نظر أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب. وتكون النتيجة الحتمية هي وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية . ولا ترتبط هذه النظرية (وقوع البطالة) نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده بل إنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل . فهي ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع . فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع المنتجين ورجال الإعمال إلي تقليص نشاطهم ووقف التوظيف بل التخلص من بعض العمالة . وهذا بدوره يقود إلي حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات. وغالبا ما توصف هذه البطالة بالبطالة الكينزية . لكن الاختلال في سوق العمل طبقا لهذه النظرية يمكن أن يحدث بفعل ارتفاع الأجور التي تقلل من ربحية المنشآت مما يقود رجال الأعمال والمنظمين إلي عدم زيادة مستوى التشغيل بل ربما يقومون بخفض عدد العمال في المنشآت , واللجوء إلى

تكنولوجيا إنتاج كثيفة لراس المال . والبطالة الناشئة عن هذا الاختلال يمكن أن توصف بأنها بطالة كلاسيكية .

3 – العولمة في سياق النظرية الاجتماعية

لا يمكن وضع مفهوم العولمة تحت مظلة فرع منفرد من العلوم الاجتماعية . فهى ليست نظرية مطولة وكاملة ، لكن قيمتها للعلوم الاجتماعية تتأتى من حقيقة أنها تثير الاهتمام بتلك العمليات التى تحاول جعل العالم مكاناً واحداً أو قــرية صغيرة (ما صار يعرف بالنظام العالمى) .

وتعد دراسة العولمة جزءاً من الإدراك الاجتماعى العلمى الأوسع بأن الوحدات التقليدية ومستويات التحليل الفردية والمحلية والمجتمعية والقومية والدولية ليست نطاقات أو جزر منعزلة عن بعضها البعض . وعلى هذا يمكن النظر للنظام العالمي على أنه نظام ينجم عن ترابط وتداخل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ويتم إدراكه والتعرف عليه عبر الممارسات الهامة للفاعلين الأساسيين في تعاطيهم مع قوى العولمة . ويكمن المعنى الأعمق للعولمة ، الذي يعبر عنه "Alain Benoisty" في هذا الفهم ويكون ظهوره ممكناً فقط من خلال الإدراك الواعي لكل النماذج المحددة [7] .

ولقد شهدت الألفية الجديدة تحولا سريعا في الأشكال والبنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تأتي كلها في ظل إطار مفاهيمي عام هو العولمة التي يصعب وضع حدود معينه لها .

فعلماء " الأنثروبولوجيا ينظرون للعولمة في ظل ارتباطها باهتمامهم المتأصل بالثقافة . وعلي هذا تكون العولمة هي المحرك للممارسات الاجتماعية والبني الثقافية بغية تحويلها من البنية التقليدية الوطنية لها نحو منظور عالمي جديد .

أما علماء " الاقتصاد" فيميلون لدراسة العولمة في ظل اهتمامهم بالأسواق المالية العالمية وتدفق رأس المال العالمي والإنتاج متعدد الجنسيات وتوزيع البضائع والخدمات .

أما علماء "السياسة " فإنهم يركزون علي ظهور النظم الدولية (مثل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المدنية , التي تمتد لما وراء الحدود الدولية [8] .

لقد بدأ منظرو علم الاجتماع منذ منتصف عقد الثمانيات بالاهتمام بوضع مفهوم واضح ومحدد للعولمة في سياق النظرية الاجتماعية المعاصرة . وقد كانت نقاط الخلاف الأساسية التي تعوق وضع مثل هذا التعريف هي طبيعة العوامل المسببة للعولمة واختلاف المنظرين في توجهاتهم وأيدلوجياتهم وطبيعة ميلهم أو نفورهم من موضوع العولمة كفلسفة وبالرغم من ذلك كله , فقد بدأ حدوث الإجماع حول الأسس العامة التي يقوم عليها مفهوم العولمة والتي أصبحت تشكل نمط الحياة والسلوك اليومي كما يلي :

أ – يحاول المحللون المعاصرون ربط العولمة بالانفتاحية وعدم ارتباطها بحدود حيث يتنامى في هذا السياق العديد من النشاطات الاجتماعية بغض النظر عن الموقع الجغرافي للمشاركين فالأحداث العالمية كما يلاحظ "Jan Aurt scholte" يمكن لها في ظل تكنولوجيا الاتصالات والحواسب الآلية والانترنت أن تحدث في وقت متزامن تقريبا في أي مكان في العالم وتشير العولمة إلى زيادة احتمالية حدوث الفعل بين الأفراد بغض النظر عن حدود المكان والزمان .

ب – ينظر المنظرون الجدد للعولمة في ظل ارتباطها بنمو الترابط والتداخل الاجتماعي عبر الحدود الجغرافية والسياسية الموجودة . وفي ظل تلك النظرة , تعتبر الانفتاحية هي الوجه السلبي للعولمة . ومع هذا فقد يؤدي ذلك إلي بعض التضليل , ففي حين أن غالبية النشاطات الإنسانية لازالت مرتبطة بالموقع الجغرافى المحدود , فإن الأحداث العالمية تعبر هذه الحدود وتؤثر على تلك النشاطات .

جـ – لابد أن تتضمن العولمة كذلك مرجعية إلى تسارع النشاط الاجتماعي . فالانفتاحية والترابط يعتبر فراغات في طبيعتهما , ومع هذا فيمكن بسهولة ملاحظة كيفية ارتباط هذه التحولات الفراغية بتسارع نمو الأشكال الفجة للنشاط الاجتماعي . فكما لاحظنا نجد أن السرعة الشديدة لوسائل المواصلات وتقدم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كانت كلها من العوامل التي عززت من عبور الحدود وعدم الوقوف علي مواقع جغرافية معينة .

د – بالرغم من اختلاف المحللين حول القوى الدافعة للعولمة ، فإن أغلبهم يتفق على أنه يجب النظر للعولمة نسبياً كعملية طويلة المدى . فعمليات الانفتاح والترابط وتسارع النشاطات الاجتماعية نادراً ما تحدث بشكل فجائي فى الحياة الاجتماعية المعاصرة . بل لابد من مقدمات طويلة ومؤشرات واضحة حتى يتسنى حدوثها . وعلى هذا فإن العولمة بمثابة ملمح بنائى للعالم الحديث وعليه نجد التاريخ الحديث يحوى العديد من الأمثلة الدالة على العولمة .

هـ – لابد من فهم العولمة " كعملية تعددية ممتدة " حيث إن الانفتاح والترابط الاجتماعي وتسارع النشاطات الاجتماعية لا يمكن حصرها فى معترك واحد من أوجه النشاط الاجتماعي بل نجدها تتخذ أشكالا اقتصادية وثقافية وسياسية . فبالرغم من أن كل وجه للعولمة يرتبط بالمكونات الأساسية سالفة الذكر للعولمة ، فإن كل وجه يتألف من سلسلة معقدة ومستقلة نسبياً من التطورات التجريبية الإمبريقية ويستوجب الفحص الواعى حتى يتسنى الوقوف على الميكانيكيات المحددة المسببة له [9] .

تعني العولمة أن تضطلع بمنظور عالمي شامل في الرؤية أو التطبيق . وتعني عولمة التجارة تحريرها وتكثيف التجارة العالمية عبر الحدود القومية . وتساعد التكنولوجيا في جعل العولمة أمراً ممكناً ففي ظل تكنولوجيا المعلومات والحواسب الآلية والانترنت صارت الشركات مرتبطة ببعضها ولم تعد الحدود الجغرافية عائقاً كما كانت من قبل .

وتقدم التجارة الحرة أسواق ممتدة عبر أركان القطر , وبالتالي فإنها توفر العديد من فرص العمل فمن يبحث عن فرصة عمل , يمكنه البحث في صناعات الاستيراد والتصدير , والشركات التي تسعى بنشاط لجذب ودعم أعمال التصدير .

كما أدت زيادة الأسواق العالمية فى خلق توجه عام نحو التمكن من المهارات ذات المستويات الفائقة اللازمة لمثل تلك النوعية من العمل . فشركات التصدير تبحث عن محترفين ومندوبي مبيعات جيدى التدريب يتمتعون أساساً بالمعرفة بإدارة أعمال التصدير والحاسب الآلي والمهارات التقنية , كما تسعي – بدرجة أقل – لمن يتمتعون بمهارات التسويق واللغات والتعليم مما يتطلبه إشغال وظائفها الشاغرة . وقد يستلزم ذلك العودة للمدرسة والتعليم المتخصص لمن يهتم بالعمل في هذا المجال الجديد حتي يتسني له اكتساب المهارات سالفة الذكر . وتوفر العولمة أنواعاً جديدة من العمل مثل أعمال المقاولات العالمية , التسويق الدولى , التجارة الدولية , التوزيع الفيزيقي الدولي ,البحث فى التجارة الدولية , واتفاقيات التجارة الأخرى .

ومن الجدير بالذكر ملاحظة أنه قد يتوفر عمال بإمكانات ومهارات مختلفة في الشركات التي تقدم خدماتها في مجال التصدير والأعمال كالصيانة والشحن والنقل وتخزين البضائع .

وذلك من خلال عدد من الدورات التدريبية تهدف لتوفير التدريب علي المجالات الجديدة للأعمال المصاحبة لحقبة العولمة وطبيعة عملها وتقدم ما يلى :

أ – تعلم المهارات المتعددة : حتى يمكن للفرد القيام بالعديد من الوظائف التي بإمكانه استيعابها وحتى يتسنى له الاستفادة من فرصة العمل .

ب – إعادة التدريب كل ثلاث أو خمس سنوات للتماشي المستمر مع التغيرات التكنولوجية .

جـ – أن يقوم المديرون بمساعدة العاملين علي تخطيط حياتهم المهنية بشكل مستقل عن التنظيم .

د – زيادة عدد المتعلمين الكبار وتبني مفهوم التعلم المستمر .

هـ – تعليم المدربين أن يجعلوا تلاميذهم مدركين باستمرار لآخر التطورات .

و – وضع معايير قومية للتأهيل عبر كل الصناعات للمساعدة في حراك العاملين .

ي – الشراكة بين الشركات والمؤسسات التعليمية بهدف التعليم التعاوني وتشجيع وتحفيز الصناعات لتستوعب عاملين جدد ليحلوا محل الموظفين المتقاعدين [10]

ثانيا : توجهات التوظيف العالمي: –

يلعب النظام العالمي دورا أساسيا في سياسات التوظيف من خلال التجارة والنقود الإلكترونية في ظل مجتمع المعلومات مما انعكس أثره على التحول في مجال التوظف وتنظيم العمل وذلك من خلال عرض للمشهد العالمي لسوق العمل , والتغيرات في مجال التوظيف ومجتمع المعلومات , العمل وتحديات العولمة .

1 – المشهد العالمي

إن تطور النظام العالمي , وعملية العولمة التي باتت تتحكم فيها مراكز محددة للرأسمالية بمصالحها وآلياتها الكبيرة , باتت تؤثر تأثيرا كبيرا على حركة المجتمعات المحلية والحركات السياسية والاجتماعية المعبرة عن قواها الحية . وبقدر التماسك الذي تبديه هذه المراكز والسياسات التي تفرضها على شعوب بلدان الجنوب , أصبح على تجمعات الجنوب الشعبية والاجتماعية , المحلي منها والإقليمي أن تنسق رؤاها للعالم من حولها بقدر انشغالها بتحسن ظروف مواطنيها وإدماجهم في عملية المقاومة لهذه العولمة متحالفة في ذلك مع القوى الداعمة لمطالبها على مستوى العالم [11]

بالرغم من النمو السريع في عام 2005 , فقد كان أداء سوق العمل العالمي متبايناً , حيث كانت هناك أكبر نسبة من العاملين مقارنه بـ عام 2004, ولكن في الوقت ذاته كانت نسبة العاطلين عن العمل أكبر من العام الذي سبقه . وبشكل عام فإن نسبة البطالة العالمية بقيت كما هي عند نسبة 6.3% بعد سنتين من التضاؤل وفي نهاية عام 2005 , كان هناك 2.85 مليار فرد في المرحلة العمرية بين 15سنة وما بعد ذلك يعملون أي بنسبة 1.5%أعلى من السنة السابقة وبنسبة 16.5%منذ عام 1995.

ومع العلم بأن البطالة هي مجرد سفح الجبل الجليدي , فإن اهتمام النظم الاقتصادية النامية لا يجب ان يقتصر علي البطالة وحدها , بل يركز كذلك على ظروف عمل الذين تم توظيفهم . وفي عام 2005 , كان من بين 2.8 مليار شخص يعملون في العالم كله , 1.4 مليار منهم لازالوا واقعين تحت خط الفقر الأمريكي الذي يبلغ 2 دولار أمريكي يوميا كما كان عليه الحال منذ سنوات عديدة. (أي لم يحدث أي تغير فعلي أو ارتفاع في مستوى معيشة العاملين ويعني ذلك أن ما يقرب من خمس العاملين في العالم يواجهوا مشاكل البقاء حيث يقل دخل الفرد في العائلة عن دولار أمريكي واحد يومياً .

وهذا يلخص التحديث القائم لتوجهات سوق العمل لعام 2005 , الذي يتناول ستة تحديات أساسية لسوق العمل تتمثل في :

أ – أسعار الطاقة . ب – أهمية علاج وتنظيم سوق العمل بعد الكوارث الطبيعية .

جـ – تأثير الخروج على الاتفاقات العالمية . د – عدم تساوي المرتبات على نحو عالمي .

هـ – تحولات التوظيف في القطاعات . و – تحديات سوق العمل كنتيجة للهجرة .

وتستوجب التغيرات في سوق العمل متابعة مستمرة حتى يتسنى إحداث التدخلات السياسية المناسبة لدعم العاملين ورجال الأعمال ويتسنى تطبيق هذا الدعم [12]

أما علي المستوي العربي فيشير تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعه الدول العربية أن نسبة البطالة في الدول العربية عام 2004 ما بين 15 و 20 % وذهب تقرير منظمة العمل الدولية أن

متوسط نسبة البطالة عام 2003 في العالم وصل 62 % بينما بلغت النسبة في العالم العربـــي 12.2 % وهي تتزايد بنسبة 3% سنويا , وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في العالم العربي عام 2010 إلي 25 مليون , وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية أن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة عشر .

و يؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دولة عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات , وبخاصة في دول الخليج العربي , حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية أكبر هذه البلدان حجما وتشغيلا واستقبالا للوافدين نحو 15% وفي سلطنة عمان 17.2% و في قطر 11.6% , هـذا وتتفاقم مشكلة البطالة في فلسطين والعراق بشكل أكبر حيث يقدر الباحثون أن نسبة الشباب العـاطلين عن العمل تصل إلي 60% , وبخاصة بعد قيام قوات الاحتلال الأمريكي في العراق بحل كثيـر مـن المؤسسات الحكومية والجيش والشرطة العراقية , مما أدي إلي تسريح ملايين العاملين , كما وصـف تقرير آخر لمنظمة العمل العربية نُشر في شهر مارس 2005 الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بالأسوأ بين جميع مناطق العالم دون نزاع , وأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء حيث أن حجـم القوي العاملة في الوطن العربي يبلغ حاليا 120 مليون نسمة يضاف إليهم 3 ملايين و400 ألف شاب يبلغون سن العمل سنويا , ومع الزيادة السكانية ستبلغ 220 مليون نسمة سنة 2020 , وهذا يتطابق مع أرقام البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية , التي تقول بأن العالم العربي بحاجة إلي توفير ما بين 80 و 100 مليون فرصة عمل خلال هذه الفترة الزمنية (حتي 2020) .

وتري أن القضاء علي مشكلة البطالة يتطلب استثمارات بقيمة 70 مليـون دولار , وأن الخسـائر السنوية للاقتصاديات العربية نتيجة البطالة تصل إلي 115 مليون دولار , وأشارت إلـي أن العـالم العربي يستقطب 2 % فقط من الاستثمارات العربية والأجنبية مقابل 36 % للولايات المتحدة و 59% لأسيا , وكانت المنظمة قد رفعت تقرير إلي المعنيين في شأن الواقع الراهن للعمالـة والبطالـة فـي الوطن العربي , يتضمن أن عدد السكان الآن يتجاوز 290 مليون نسمة يصل عدد من هم فـي سـن العمل (15 – 59 سنة) إلي حوالي 159 مليون نسمة وتبلغ القوة العاملة 120 مليون تشـكل النسـاء نسبة 25 % منها , وتعد أدني نسبة حسب الإحصاءات الدولية , غير أن ذلك ناتج عن عدم احتسـاب نسبة مشاركة المرأة في عملية الإنتاج في القطاع غير المنظم مثل الزراعة وغيرها من الصـناعات الخفيفة والمنزلية , وذهب "إبراهيم قويدر" إلي أن الإضافة السنوية لسوق العمل العربية تبلغ حاليا 2.5 مليون شخص , ينتظر أن تصل إلي 3 ملايين شخص سنويا , مما يتطلب ضرورة توفير ما بين 2.5

إلي 3 ملايين فرصة عمل سنويا وذلك لاستيعاب الأعداد الجديدة والمحافظة علي المعدلات الحاليـــة للبطالة " راجع الجدول رقم (2) " .

جدول رقم (2)

البطالة بين الشباب العربى (أقطار مختارة)

البلد	الفئات العمرية	19-15			24-20			29-25		
	السنة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
مصر	2000	%11.1	%15.7	%13.2	%31.6	%43.4	%36.5	%42	%37.4	%39.6
تونس	2002	%37.5	%25.5	%31.1	%32.5	%26.7	%30.1	%20.2	%21.8	%20.7
لبنان	2001	%22.8	%40.6	%27.2	%17.9	%27.6	%21	%10.5	%19.6	%13.4
الأردن	2003	%39.9	%38.6	%37	%24.8	%42.6	%28.2	%28	%43.2	%30.7
الجزائر	2001	-	-	%51.4	-	-	%45.9	-	-	%37.6
سوريا	2002	-	-	%40	-	-	%38.2	-	-	-
المغرب	2002	-	-	%13.4	-	-	%20.8	-	-	%21
فلسطين	2004	-	-	-	-	-	-	34.1	%34	%34.1
السعودية	2002	42	59	43	24.25	42.42	43	7.86	17.62	9.88
البحرين	1991	-	-	-	-	-	-	5.2	11.2	6.3
الإمارات	1995	-	-	-	-	-	-	1.7	2.4	1.8
عمان	1996	-	-	-	-	-	-	14.2	0.37	17.2
قطر	1997	-	-	-	-	-	-	1.8	5.2	2.3
الكويت	2002	-	-	-	-	-	-	0.8	0.7	1.1

المصدر : جامعة الدول العربية ، مشروع تمكين الشباب العربى ، التقرير الســنوى حــول قضــايا الشباب ، العدد الأول ، أكتوبر ، 2005 ، ص 72 .

خصوصا وأن 53% من طالبي العمل شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 ســنة فــي معظــم الأقطار , موضحا أن الخسائر السنوية التي تتكبدها الدول العربية نتيجة البطالة تكفي لتوفير 6 ملايين فرصة عمل [13] .

ومن المنظور التاريخي , اكتسب العمل أبعاداً أضفت عليه تعريفات عدة , فمثلاً قبل الثورة الصناعية الأولى , كان العمل متداخلا في الحياة الاجتماعية للفرد . حيث يذكر "بولاني" أن ظروف ودوافع الأنشطة الإنتاجية في ظل نظام الطوائف الحرفية كانت مندمجة داخل النسيج العام للمجتمع حيث كانت علاقات العمل بين الأسطى والعامل والصبي تتحكم فيه العادات والقواعد الخاصة بكل من الطائفة والمدينة ذاتها. ومن جهة أخرى , حدث تحول جوهري في معنى العمل بظهور الثورة الصناعية في إنجلترا , وتمثل هذا التحول كما يذكر "بولاني" في تنافس السوق الحر الذي أصبح العامل فيه سلعة يمكن شراؤها وبيعها , باستخدام سعر يعرف "بالأجر" كما تحولت الأرض بدورها إلي سلعة تشتري بثمن يعرف بالإيجار

وخلال مراحل تطور العمل كمفهوم اكتسب أبعاداً جديدة ومن أهم القضايا الراهنة الملحة التي يتشكل علي أساسها تعريفا جديدا للعمل يواكب التحولات الراهنة والمستقبلية في مجال التقنية وتصنيع العلوم وتغير البنية المهنية لسوق العمل وفق المعايير الدولية ما يلي :

أ – يعمل بأجر مقابل العمل لحسابه .

ب – العمل المجزى مقابل العمل غير المجزى .

جـ – العمل بأجر في القطاع الخاص مقابل العمل في القطاع العام الخدمي .

د – العمل مقابل التدريب .

ويتم في ضوء هذه الخصائص الأربعة الفصل بين العمل والقائم به كما تستخدم هذه الخصائص في النظر إلي العمل بمفهومه الحديث كهدف لسوق العمل . وهذا التعريف للعمل باعتباره نشاط يؤدى مقابل أجر أو عائد نقدي , يستبعد أي نشاط إنساني يشتمل على قيم إلا قيم السوق فقط .

إضافة إلى هذا التحول الراهن في تعريف العمل , تحظى أدبيات سوسيولوجيا العمل بالعديد من التعريفات نظرا لتعدد جوانبه التي اكتسبها عبر مراحل تطوره في الفكر الغربي كما تعطي هذه التعريفات للعمل أبعاده وقيمه عبر مستويات البناء الاجتماعي . ومن ثم يصعب حصر هذه التعريفات لتباينها كما وكيفاً .

ويعرف " قاموس ويبستر " العمل بالأنشطة الذهنية أو الفيزيقية التي يبذلها الإنسان بغية تحقيق عائدات تعتبر هدفاً أساسياً يرمي إلى تحسين ظروف القائم بالنشاط مادياً وذهنياً . ويعرف " القاموس الحديث لعلم الاجتماع " العمل بالنشاط المتواصل الذي يسعى لتحقيق هدف بعينه على قواعد أساسية تحكم هذا النشاط [14]

وتعرف " موسوعة الهلال " العمل بوصفه كل نشاط إنساني يهدف إلى إنتاج أو تحويل أو توصيل شيء لإنسان آخر ويقتضى بذل قدر من الجهد العضلى أو الذهنى أو العصبى ويقسم إلى : عمل ذهنى وعمل يدوي , عمل انتاجى وعمل غير انتاجى , عمل بمقابل وعمل مجاني (أو تطوعي) [15] .

2 – التغيرات في مجال التوظيف ومجتمع المعلومات

هناك علاقة جدل عميقة بين البنية العلمية – التكنولوجية من ناحية والبنية الاقتصادية من ناحية أخرى اذ طرأ منذ ما يجاوز العقدين تغير كيفي علي الاقتصاد العالمي , بما يتضمنه من عمليات تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات , ذلك أن المادة الأولية التي أصبح يقوم عليها الاقتصاد المتقدم تمثلت في (المعلومات) , حتى أن الحديث قد أصبح منصباً علي اقتصاد رمزى وليس مادياً . يتضح ذلك فيما ذهب إليه "دانيال بل" , وغيره من المستقبليين من أن السلع الصناعية كانت تنتج في وحدات مقررة , يمكن تحديدها , متبادلة ومباعة , تستهلك وتنفد , شخص يبتاع السلعة من بائع ويصبح له استحواذ فيزيقي عليها , والتبادل محكوم بقواعد قانونية محددة تعاقديا , ولكن المعلومات والمعرفة هي منتج اجتماعي ؛ وإن التساؤل بشأن التكاليف والأسعار , أو القيمة يعد بالغ الاختلاف عن ذلك الذي يتم بالنسبة للمواد الصناعية . إضافة إلى ذلك , أنه عند إنتاج السلع الصناعية قد يبدأ (الاقتصادي) بالوظيفة الإنتاجية (متضمنة النسب التناسبية لرأس المال وعمل المستخدمين) , وتحديد الحد الأقصى الملائم , والتكاليف النسبية لكل عامل من العوامل , وإذا ما تضمن رأس المال العمل , يصبح بالإمكان الحديث عن نظرية القيمة في العمل , ولكن المجتمع ما بعد الصناعي موسوم ليس بنظرية العمل ولكن بنظرية القيمة في المعرفة . ولهذا فإن أسس التقسيم الاقتصادي التقليدية لم تعد ملائمة في ظل اقتصاد المعلومات , وهو ما جعل من اللازم والمحتم صياغة وإبداع أسس تقييمية جديدة تقوم علي نظرية اقتصادية تتواءم مع ما نعايشه من متغيرات جذرية [16] .

وهكذا طرأ التغيير علي كافة عناصر العملية الاقتصادية والتي أصبحت (رمزية) بكل معنى الكلمة بما فيها رأس المال ذاته , ذلك أنه إذا كان التحول باتجاه (المعرفة – رأس المال) حقيقيا , فإن رأس المال نفسه آخذ في التغير بدرجة متزايدة إلي شئ غير حقيقي . لقد بات يتألف , إلي حد كبير , من رموز لا تمثل أكثر مما تمثله الرموز الأخرى داخل ذاكرة الناس والحاسبات الآلية . إذ انتقل رأس المال من شكله الملموس (متمثلا في سلع وتبادلها بنظام المقايضة) , إلى الشكل الورقي الذي كان يمثل أصولا ملموسة , ثم إلى ورق يمثل رمزاً في أدمغة قوى عاملة دائبة التغير وأخيراً إلي صور إلكترونية ترمز للورق [17]

كما نتج عن ثورة المعلومات والاتصالات تحولات مهمة في أنماط التوظيف وهيكل المهن وأسلوب أداء " أسواق العمل" , فقد نتج عن استخدام الحاسب الآلي في معظم أماكن العمل تغييرات مهمة في ثلاثة مجالات أساسية :

أ – تغييرات في التركيب المهني والمهاري لقوة العمل , إذ بدأنا نشهد التقليص التدريجي لفئات العمالة " الماهرة" و "نصف الماهرة" لصالح الفئات "الفنية" و "المهنية" الأكثر اتصالا بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونتيجة لذلك , شهدت البلدان الصناعية المتقدمة تغيرات جوهرية في هيكل المهارات , من خلال خلق الوظائف الجديدة "ذات الكثافة المهارية العالية" , مقابل تحطيم وتصفية الوظائف "ذات المهارات المنخفضة" .

ب – أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلي تغيرات جذرية في مفهوم "تنقلية العمل" (labour mobility) فلم يعد مفهوم "التنقلية" مرتبطاً "بالتنقلية الجغرافية" (Geographical mobility) , بل أصبح هناك "تنقلية مجازية للعمل " على الصعيد العالمي من خلال " فضاء الاتصالات الإلكتروني" . وبالتالي لم يعد " الموقع الجغرافي " سجنا للمواهب والقدرات التي تستطيع المساهمة في التقسيم الدولي الجديد للعمل .

وتؤكد تجربة الهند بوضوح إمكانية تأسيس مواقع إنتاجية دولية في البلدان النامية في الأطراف , بعيدا عن مراكز الإنتاج العالمية , نتيجة للإمكانات الجديدة "للتنقلية الدولية" لأقسام معينة من قوة العمل عالية المهارة . وبهذا الصدد , تشير التقارير الحديثة إلي أن مركز تطوير برامج الحاسبات في إقليم "بانجلور" في الهند أصبح منافسا مهما "لوادي السليكون" في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. كما تشير التقارير إلى أن هناك نحو 500 شركة أمريكية كبيرة تستخدم خدمات "البرمجيات" المتعاقد عليه مع منشآت وبيوت خبرة هندية .

جـ – تغير نمط العلاقة التعاقدية بين "العامل" و "رب العمل" , إذ أدت ثورة المعلومات والاتصالات الي شيوع أنماط جديدة من التعاقدات أثرت بشدة علي أسلوب أداء سوق العمل , حيث أصبح هناك مزيد من الاعتماد علي "العمالة التي تعمل من منازلها "(Out – workers) لحساب المنشآت الصناعية والخدمية الحديثة . كما يتم اللجوء بشكل متزايد "للعمالة بعض الوقت" ,وليس "كل الوقت" , مما أدي الي الارتفاع المتزايد للنصيب النسبي "التوظيف بعض الوقت" من مجمل التوظيف في البلدان المتقدمة , وهذا يؤدي بدوره إلي ارتفاع معدل دوران العمالة , وتقليص " الحقوق التأمينية" وارتفاع درجة "عدم التأكد" حول انتظام التوظيف وتدفق الدخل للعامل "رب الأسرة" . وذلك في ظل الإيقاع السريع للتحولات التكنولوجية في مجال إنتاج السلع والخدمات . وبهذا الصدد تحدث بعض

الكتاب مثل "Geremy Rifkind" في مؤلفه "نهاية العمل" عن تبخر حلم "الوظيفة الثابتة مدي الحياة"[18] .

ولقد ترتب على هذا التحول نحو اقتصاد المعلومات أن تغيرت نوعية العمل بشكل جذري بحيث أصبحت نسبة من يعملون في مجال المعلومات في المجتمعات التي يقوم اقتصادها علي المعلومات ما يقارب الثلثين , ويقدر بعض الباحثين المستقبليين – أمثال "أندي هاينز" – أن معظم القوى العاملة ستكون مرتبطة بالعمل في مجال المعلومات , وذلك في عام 2010 داخل البلدان التي تسيطر على مجالات تكنولوجيا المعلومات والتي تتمثل في :

أ – شبكات المعلومات .

ب – تكنولوجيا التخيل .

جـ – تخزين البيانات .

د – الذكاء الاصطناعي .

هذا وستؤثر (تكنولوجيا المعلومات Info – tech) على طبيعة العمل وعلى كيفية أداء العاملين لأعمالهم . نرى ذلك ونلاحظه – كما يقرر توفلر – من خلال إنجاز من يعملون في مجالات ترتبط بالموجة الثالثة , والذين يقومون بإنجاز أعمالهم بعيداً عن نمط العمل القاسي والرتيب الذي ظل ممارساً في وظائف وأعمال الموجه الثانية (الصناعية التقليدية) . ذلك أن مستويات الضوضاء ستكون شبة منعدمة , إلى جانب أن العاملين يحضرون أعمالهم في الساعات الملائمة بالنسبة لهم , متمتعين بدرجة أعظم من الإدارة الذاتية . هذا وسيكون التغير الأكثر دراماتيكية متمثلا في تحول العمل من كل من المكتب والمصنع رجوعاً إلى المنزل , وليست كل الأعمال بالإمكان , أو يجب أن تنجز في المنازل , كما أن الاتصالات منخفضة التكلفة قد استبدلت بالانتقال مرتفع التكلفة , ولأننا نزيد من دور الذكاء والتخيل في الإنتاج ,مقللين من دور القوي الحيوانية والعمل العقلي الروتيني , فإن القسم الهام من قوي العمل في مجتمعات الموجه الثالثة سيتم إنجازه – أو علي الأقل جزءاً منه – في البيت وستظل المصانع فقط من أجل تلك الأعمال التي من المحتم أن تتعامل مع خامات فيزيقية .

وهكذا , ومع التغلغل المتزايد لاقتصاد المعلومات , وتعاظم دور الذكاء والقدرات الابداعية للإنسان يتغير طابع العمل ذاته , ذلك أن كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي الحضاري للإنسان طبعت العمل بطابعها , يتضح ذلك فيما قرره المستقبليون من أننا نجد الحياة في العالم (ما قبل الصناعي) عبارة عن مباراة (أو صراع) ضد الطبيعة , حيث يتكسب الإنسان حياته من التربة والماء أو من الغابات , وهو يعمل غالباً في جماعات صغيرة , معرضاً لتقلبات الطبيعة , وفي (المجتمع الصناعي) يكون قزما أمام الآلة , حيث تنتج السلع ويتحول هو ذاته إلي مجرد شيء , ولكننا نلاحظ أن العمل في

المجتمع (ما بعد الصناعي) عبارة عن مباراة بين أشـــخاص Game between persons بـــين الطبيب والمريض , بين المدرس والطالب أو فيما بين جماعات البحث ... الخ [19]

3 – العمل وتحديات العولمة

أفضت سياسات وبرامج التكيف الهيكلى إلى تسريح فائض العمالة بالمؤسسات الحكومية والقطاع العام عند خصخصتها وهو ما ترتب عليه نقص حاد فى فرص العمل المتاحة الجديدة ، نتيجة تلك الآثار الانكماشية لبرامج التكيف التى استهدفت الحد من معدلات التضخم وتقليص دور الدولة فى إيجاد فرص للتشغيل وفى تعيين الخريجين . ومع زيادة الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر يزداد طابور العاطلين فى ظل عدم احترام العمل اليدوي خاصة مع تدنى فرص العمل بالدول النفطية بعد احتلال العراق ، وتفضيل هذه الدول العمالة الأسيوية على العمالة العربية أيضا أدت الكثير من التطورات العالمية مثل ظهور منظمة التجارة العالمية وزيادة التوجه نحو التكتلات العالمية إلى زيادة مستويات البطالة بالدول العربية بسبب تدنى معدلات الإنتاجية بها وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها ، وتدهور الطلب الخارجى على هذه المنتجات .[20] ولم تلبث سياسات التنمية فى معظم الدول النامية أن أخذت وبوجه خاص فى التسعينات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة فى الاقتصاد والاعتماد على مؤشرات السوق والاتجاه نحو التصدير وتشجيع الاستثمارات الخاصة وطنية وأجنبية . وتخفيض القيود والاجراءات الكمية على النشاط الاقتصادى . [21]

وكانت النصيحة السياسية للدول الفقيره على مدار العقود الأخيره هى تلك التى تؤكد على مزايا المشاركة فى الاقتصاد العالمى . إلا أن الأسواق العالمية لا تحفل كثيراً بموضوع المساواة أو العدالة ، كما أن القواعد التى تحكمها يكون لها الكثير من الآثار السلبية على الدول النامية . وهذه القواعد هى نتاج عمليات تفاوض معقده يكون للدول النامية فيها الصوت الأضعف والقدرة الأقل على التأثير . علاوة على ذلك ، فحتى وإن عملت الأسواق العالمية بمبدأ المساواة فإن القدرات غير المتكافئة ستحد من قدره الدول الفقيرة على الإفادة من الفرص العالمية فى ظل العولمة [22] . والعولمة – وليدة رأسمالية قامت – أصلاً – على الاستغلال وتدمير البيئة وعدم العدالة فى توزيع الموارد ، سواء كانت الموارد الطبيعية أو المادية أو المعلوماتية [23] .

فالنظام العالمي لا يقدم لشعوب الجنوب, التى تشكل ثلاثة أرباع سكان العالم أية فرصة "اللحاق" أو الإفادة – للأفضل أو الأسوأ من مزايا الاستهلاك المادي الذي تنعم به شعوب المراكز . ولا يقدم سوي إنتاج وإعادة إنتاج الفجوة بين الشمال والجنوب والآخذة في الاتساع علي أي حال لقد دخلت الإمبريالية مرحلة جديدة من مراحل توسعها . ولهذا علاقة مباشرة بالتحولات الجارية علي صعيد الرأسمالية ورأس المال : الثورة التكنولوجية والتحولات في سوق العمل وسيادة العولمة المالية الخ ..

وتظهر الحقائق بجلاء الطبيعة الجماعية للحالة الإمبريالية الجديدة . ففي كل المؤسسات العالمية لإدارة الاقتصاد لم يتم فرز مواقف لأوربا واليابان مغايرة لمواقف الولايات المتحدة سواء في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية . ولنتذكر المطالب التي فرضت علي مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة عام 2001 من جانب الموفد الأوربي "باسكال لامي" وكانت أشد إجحافا من المطالب الأمريكية ولقد جرت العادة أن يفسر هذا التضامن بأسباب سياسية : القلق المشترك من الاتحاد السوفيتي "والشيوعية" بيد أن اختفاء هذا التهديد لم يضع حدا للجبهة الشمالية المشتركة علي أي حال لم تعد أوربا واليابان تابعتان للولايات المتحدة كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية , بل صارا منافسين خطيرين للولايات المتحدة , وكان المتوقع أن تفضي الصراعات بينهم إلي تدمير الثالوث , والحقيقة أن ما حدث هو العكس تماما , فقد قبلت أوربا واليابان بالمشروع النيوليبرالي المعولم , وما نسمعه من حين لآخر من تناقضات بسبب الإدارة السياسية والعسكرية للعولمة , لا بسبب الإدارة الاقتصادية والاجتماعية لها [24]

لذا فقد أدت السياسات الليبرالية الجديدة إلي اعتداء واضح علي مصالح فئات واسعة من السكان وخاصة الأكثر فقرا وتهميشا في البلدان المهمشة في النظام العالمي وهو الأمر الذي يجد ما يشبه الاتفاق عليه [25] يدلل علي ذلك أن معدل اللامساواة أو التفاوت الذي تسببه الإمبريالية كان 2 – 1 في عام 1800 وارتفع في نهاية القرن العشرين إلي 6 – 1 [26]

ويذهب البعض إلي أن العولمة ظاهرة موضوعية ناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وخاصة في مجالات الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية والبحوث النووية . ولها جانبان : يتعلق الأول بالتطورات العلمية والتكنولوجية وما ترتب عليها من تقدم في وسائل الاتصال والمواصلات وثورة المعلومات وتزايد التأثير المتبادل بين أجزاء العالم , وما نجم عن ذلك من دفع ظاهرة التداول الاقتصادي , وزيادة الاعتماد المتبادل علي مستوي العالم كله , وتطور وسائل الإنتاج وإمكانيات التوفير الكبير في نفقاته , وتخفيض المدة الزمنية بين الاكتشاف العلمي وتطبيقه عمليا في ميدان الإنتاج وسرعة انتقال الأفراد والأموال والسلع والخدمات والأفكار والقيم بين مختلف المجتمعات والتطور الهائل في وسائل تبادل المعلومات والبيانات .

والجانب الثاني لظاهرة العولمة يتعلق باستفادة الرأسمالية العالمية من هذه التطورات الإيجابية بما يحقق مصالحها وهيمنتها عالمياً بتعميم علاقات الإنتاج الرأسمالية والثقافة الرأسمالية الاستهلاكية والنموذج السياسي الرأسمالي علي أساس رؤية فكرية محددة تستند إلي أفكار الليبرالية الجديدة , فكان ما نشهده حالياً من الترويج لهذه الليبرالية وفرض تصوراتها ورؤاها في شتي المجالات : الليبرالية الاقتصادية و السياسية و الثقافية . وقد تبلورت من خلال أفكار الليبرالية الجديدة ظاهرة العولمة الرأسمالية باعتبارها مرحلة جديدة في عملية التوسع الرأسمالي , تعيد الرأسمالية من خلالها هيكلة

نفسها محافظة في نفس الوقت علي جوهرها الاستغلالي , بل وتكثيف هذا الاستغلال لكل شعوب العالم بما في ذلك الشعوب في الدول الرأسمالية المتقدمة [27]

يمثل اكتساب المهارات الجديدة أمراً ضرورياً وحيوياً في ظل التعامل مع التحولات التي أحدثتها المتغيرات الدولية في الاتجاهات الاجتماعية ونمط الحياه والمشكلات اليومية [28] فالعولمة تخلق فرص جديدة غير مسبوقة ، وهو الأمر الذى يعد بمثابة القوة الأساسية الدافعة فى التسريع بتنامى النظام الاقتصادى العالمى . إلا أن عدم المساواة فى تلك الفرص كان يعد مجرد أمر استثنائى سواء فى داخل الدول أو فيما بينها . وقد بات واضحا الآن أن الفوائد المنتظرة لا تصل للعدد الكافى من الناس فالعديد من الآباء ممن حققوا مستوى معيشى منخفض نجدهم يخشون من أن أطفالهم ربما لا يصلوا إلى حياة أفضل من حياتهم . وفى العديد من الدول أدى تزايد المنافسة العالمية لفقدان الوظائف إضافة إلى ذلك فإن الوثبات التى تحققها الشركات الكبرى تؤدى إلى أزمات مالية واقتصادية مما يترتب عليه ارتفاع حاد فى معدل البطالة والفقر وعليه ، فإن كل تلك العوامل تسهم فى تنامى الإحساس بعدم الأمان وبالتالى – يخلق مزيداً من العنف [29] .

لذا تعرف العولمة علي أنها التكامل العالمي للمجتمعات والنظم الاقتصادية والتي تؤثر علي العديد من أوجه حياة الشباب . فللشباب علاقة غامضة بالعالم المتعولم اقتصادياً وثقافياً . فمن ناحية نجدهم الأكثر مرونة وربما يكون الأقدر علي التكيف والاستفادة من الفرص الجديدة المتوفرة . فهم الجيل المتعلم الذي عاصر التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والذي استفاد من النمو الاقتصادي والرحلات العديدة للعمل حول العالم والدراسات وتبادل المشروعات وظهور الهواتف والانترنت الذي مكنهم من البقاء علي تواصل مع أصدقائهم وأقاربهم بالخارج . ومن ناحية أخري , فإن العديد من الشباب , خاصة في الدول النامية , قد تركوا معزولين عن حركة الحداثة تلك ولم تتوفر لهم القوة الاقتصادية التي تمكنهم من الاستفادة من فرص العولمة . وهناك أربعة آثار رئيسة للعولمة علي حياة الشباب وهي : توزيع فرص العمل والهجرة وثقافة الشباب الاستهلاكية والمواطنة العالمية وتفعيلها.

فيمكن للعولمة أن تصبح قوة ضاغطة لتقليص الفقر . حيث شهدت العديد من الدول تحسناً في ثروتها ورخائها ونظمها التعليمية كنتيجة للعولمة . لكن لسوء الطالع , يحيا ما يقرب من 2 مليار مواطن في البلدان التي لم تستفد من العولمة , خاصة في أفريقيا وغرب آسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق . فقد عانت هذه الدول من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي وفقدان الوظائف وتدني مستوي الدخل وضعف التعليم والخدمات الصحية فالفجوة في الدخل لا تقع بين الدول فقط ولكن في سياق الدولة الواحدة [30]

كما أدت العولمة إلي إحداث تغير جذري في سوق الوظائف خاصة للوافدين الجدد من الشباب . فحتي في الصين التي شهدت نموا اقتصادياً ملحوظاً , ترتفع نسبة البطالة نظراً للتحول المستمر من الزراعة للأعمال الصناعية والحرفية التي تتطلب عدداً أقل من العاملين وإصلاح الشركات والقطاعات

المملوكة للدولة وإعادة تنظيم القطاع العام . فتحرر التجارة يجبر الشركات علي أن تصبح أكثر مرونة وتنافسية . وقد صار العديد منها أكثر اعتماداً علي العمال المؤقتين قليلي الكلفة الذين سيتم توظيفهم بشكل غير منتظم (عمالة مؤقتة) . وتعد المغالطات الواضحة في التعاقدات والوظائف التي تتطلب نصف مهرة أوضح الأمثلة علي التحول العالمي لفرص التوظيف للشباب .

وتعد الهجرة داخل وبين الدول مشهداً آخر للعولمة . فحيث إن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تخلق فرص عمل في مدن الدول المضيفة لها , فإن العمال الريفيين يفضلوا الهجرة للمدينة بحثاً عن فرص العمل . ففي عام 2003 , كان 48% من سكان العالم يعيشوا في المناطق الحضرية . ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلي 50% في عام 2007 , وفي عام 2002 , كان هناك 175 مليون مهاجر دولي. وبناءً علي بيانات الهجرة المتاحة , فإن ما يقرب من 15% (أي 26 مليون) شخص منهم من الشباب . ويحاول آلاف الشباب يومياً الهجرة غير الشرعية بحثاً عن حياة آمنة ومستقبل أفضل في الدول الغنية , حتي وإن كانوا مدفوعين بمعلومات غير واقعية وتطلعات واهية . وقد شهد العقدان الاخيران هجرة الكثير من الفتيات والنساء الشابات اللاتي عادة يضطرن للعمل في أعمال متدنية . وحتي يتسني مواجهة مشكلة هجرة الشباب , فلابد من علاج الأسباب التي تدفع هؤلاء الشباب لترك بلادهم والهجرة مثل الفقر وبالتالي السعى لتقليص الفجوة بين الدول الفقيرة والغنية [31]

واذا كانت قد شكلت فكرة دولة الرعاية ، وقيم العدالة والتضامن الاجتماعى والمواطنة ، والتشغيل الكامل والوظائف الثابتة ، والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فى استراتيجيات التنمية .. الخ جوهر نظرة الحداثة إلى الدولة والمجتمع . أما النموذج الحالى المعولم فهو يقوم على قيم نقيضة تشدد على الفردانية ، وأولوية طاغية للجدوى الاقتصادية حيث المال والربح هو القيمة العليا ، وعلى تشجيع الميول الاستهلاكية ، وإعادة انبعاث النزعات الدر وانية – الاجتماعية حيث التنافس محتدم ، وحيث البقاء للأقوى فى آليات السوق العالمية . كما أن هذا النموذج الجديد يروج لتفكيك دولة الرعاية وفكرة التضامن ليحل محلها استقطاب اجتماعى واقتصادى شديد بين الأغنياء والفقراء عالميا ووطنيا ، فيتوسع الفقر ويسود منطق الانقسام البسيط إلى رابحين وخاسرين " ، واعتبار هذا الانقسام امراً طبيعياً وعادياً . كما يروج للفكرة القائلة إن تغيير وضعية الفرد رهن بقدراته الذاتية ومهاراته فقط دون أى مسئولية للنظام الاقتصادى أو الاجتماعى .

ينتج عن هذا التحول النوعى تغييرات كثيرة جداً ومتعددة المستويات تشمل الوضع الحالى والتوقعات المستقبلية ، بالنسبة لمختلف الفئات السكانية والاجتماعية ، وخصوصا للشباب والمراهقين . ويتجلى ذلك فى ظواهر جديدة فى أوساط هؤلاء ، سواء من حيث الحجم والانتشار ، أو من حيث النوع ، والتى يمكن رصدها بشكل خاص من خلال تزايد العنف والجنوح [32]

وهناك من يؤكد على أن العولمة باعتبارها نسق للعنف ، فهى تفرض نفسها وتحافظ على بقائها من خلال استخدام العنف وذلك بسبب التجارة التى تتصاعد بما يتجاوز الحاجات الإنسانية أو الرغبات

الشرهة لأسواق كونية من أجل الموارد التى تشن من أجلها الحروب مثال على ذلك أن الحروب من أجل الماس فى سيراليون أو من أجل البترول فى نيجيريا والعراق قد تسببت فى قتل الآلاف من النساء والأطفال وارتباطا بذلك فإن نقل الموارد التى تملكها الشعوب إلى مؤسســات الإنتاج الكونية يحتاج إلى دول عســكرية تسلح نفسها من أجل مصالح اقتصادية [33] .

ثالثاً : تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها :

بتحليل نتائج استمارات الاستبيان التى أجريت على الشباب اتضح الآتى : لم تُظهر البيانات فروق بين الشباب من الجنسين فكلاهما أثناء البحث عن فرصه عمل تتلاشى كل الفروق النوعية وكذلك مع انحسار فرص العمل لم يقف أحد أمام تخصصه العلمى أو شهادته وهذا ظهر فى قبول بعض الشباب لأى عمل .

1 – فى إجــابة المبحوثين على السؤال الأول : هل العولمة أتاحت مجالات عمل جديدة أمام الشباب ؟ وما هى ؟ قال 53 مبحوث " نعم " بنسبة 57.6% حيث أشاروا إلى أنها فتحت آفاق جديدة من خلال تكنولوجيا المعلومات واقتصادياتها وتعدد استخدامات الحاسب الآلى وغيرها " راجع الجدول رقم (3) " . وأجاب 39 مبحوث بــ " لا " بنسبة 42.4% واعتبروا أن العولمة خاصة بفئة من الناس مرفهة وغنية بما تتيحه من تكنولوجيا وموبيلات أما الناس البسطاء فستظل تذهب إلى عملها البسيط الذى لا يحتاج إلى تكنولوجيا معقدة .

جدول رقم (3)

مجالات العمل التى أتاحتها العولمة

م	فرص العمل الجديدة فى ظل العولمة	التكرار	النسبة %
1	مجال الإتصالات والبرمجيات	60	65.2
2	القنوات الفضائية واستخداماتها	50	54.3
3	مجال المعلومات واقتصادياتها	48	52.2
4	تطور استخدمات الكمبيوتر وشبكة النت فى مجالات متعددة	42	45.7
5	التكنولوجيا كثيفة رأس المال فى الصناعة	32	34.8
6	الشركات عابرة القارات	27	29.3
7	التجارة والتسويق الدولى	20	21.7
8	توسيع الرقعة الزراعية باستخدام التكنولوجيا	18	19.7

وعند تحليل بيانات الجدول يلاحظ على استجابات المبحوثين الآتى : إن مجالات العمل التى أتاحتها العولمة هى مجال الاتصالات والبرمجيات وجاءت بنسبة 65% وإن التوسع فى الرقعة الزراعية من

خلال الاستعانة بالتكنولوجيا واستصلاح وزراعة أراضى جديدة كأقل نسبة فى اهتمامات الشباب فى ظل العولمة بنسبة 19.7% .

وقد كشف استطلاع للرأى أجراه معهد سوفريس أن أغلبية الفرنسيين أبدو عدم ثقتهم فى العولمة بإعتبار أنها تهديد للوظائف وأن 55% يرون أن العولمة تهديد لأعمالهم ولرجال الأعمال بينما 37% يرون أنها فرصة لنمو الأعمال فى الأسواق [34] .

كما تشير نتائج دراسة عن أوضاع العمالة وما طرأ على المجتمع المصرى من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ارتبطت بتأثير العولمة وتجلياتها متفاعلة مع غيرها من تغيرات عالمية وإقليمية فى إحداث تغيرات فى أوضاع العمالة وسوق العمل فى مصر . إن لاستخدام التكنولوجيا أثر فى توفير العمالة بالاعتماد على الآلات والمعدات الرأسمالية كثيفة رأس المال . مما أدى إلى خفض العمالة المستخدمة [35] ويشير تقرير " البنك الدولى " إلى أن القدرات غير المتكافئة ستحد من قدرة الدول الفقيرة على الإفادة من الفرص العالمية فى ظل العولمة [36] .

2 – وفى إجابة المبحوثين على السؤال الثانى : ماهى التحديات التى يفرضها سوق العمل على الشباب ؟ يلاحظ الآتى : إن أهم التحديات فى نظر الشباب هو تخلى الحكومة عن سياسة توظيف الخريجين وجاءت بنسبة 78.3% " راجع الجدول رقم (4) " .

أما جودة المستوى التعليمى فجاء بنسبة 68.5 وهذا يعكس مدى وعى الشباب بأهمية التعليم ودور الدولة فى توفير التعليم الجيد وفرص العمل وإن كان غير ذلك فهذا ما توفره الدولة .

جدول رقم (4)

التحديات التى يفرضها سوق العمل على الشباب

م	تحديات سوق العمل	التكرار	النسبة %
1	تخلى الحكومة عن التوظيف فى ظل سياسة الخصخصة	72	78.3
2	الحاجة إلى مستوى تعليمي ذو جودة عالية	63	68.5
3	منافسة عالية مع قلة المعروض من الوظائف	51	55.4
4	عدم وجود شركات ومصانع داخل القرى	48	52.2
5	عدم توافر رأس المال لبدء مشروع خاص	42	45.7
6	عمل مؤقت فى معظمه وليس دائم	31	33.7
7	الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال	26	28.3
8	إعادة التدريب المستمر	17	18.5

وجاءت الإقامة فى الريف سببا فى عدم وجود فرصة عمل بنسبة 52.2% بعيداً عن العواصم الحضرية التى تتمتع بإقامة المصانع والشركات والتى تتيح فرص عمل لأبناء المنطقة الموجود بها

مثل هذه المشروعات . وكانت هناك تحديات عدة أمام الشباب على مستوى الدولة والتعليم والاستثمارات والاعتماد على الآلة وتمثل أمل الشباب فى الحصول على مبلغ من المال يبدأ به مشروع وحتى هذا لم يتوفر له نظراً لأن معظمهم ينتمى إلى أسر ميسورة الحال أو فقيرة .

وجاء التدريب المستمر على كل جديد فى المجال العلمى والتكنولوجى فى آخر التحديات بنسبة 18.5% .

وفى هذا السياق تشير نتائج بحث تشغيل الشباب واكتسابهم المهارات فى عصر العولمة ، بهدف تقصى وضع تشغيل الشباب فى ضوء التغيرات فى أسواق العمل العالمية من خلال مقارنة بين الشباب العربى والعالمى من حيث فرص التشغيل على أساس التعليم والتدريب وغيرها من القضايا ذات الطابع الفنى [37] وكذلك نتائج عدد من الدراسات عن العمالة العربية المهاجرة فى ظل العولمة [38] .

ويشير التقرير العربي الموحد إلى أنه من الأمور التي ساهمت فى زيادة البطالة فى عدد من الدول العربية إجراءات إصلاح مؤسسات القطاع العام التي يجرى اتخاذها فى إطار برامج التصحيح الاقتصادي بالإضافة إلى الجهود الرامية الى نقل ملكية هذه المؤسسات الى القطاع الخاص مما ادى الى فقدان بعض العاملين لوظائفهم – كما تشير البيانات المتاحة الى تراجع أعداد العاملين فى قطاعى الصناعة والزراعة لصالح قطاع الخدمات . فقد تراجعت نسبة العاملين فى قطاعى الصناعة والزراعة إلى اجمالى القوى العاملة من 42% ، 26% عام 1985 الى 36 % ، 20 % عام 1998 ولم يقابل الانخفاض فى نسب العاملين فى هذين القطاعين زيادة فى الإنتاجية . [39]

وفى هذا الصدد تحدث "Geremy Rifkind "عن تبخر حلم الوظيفة الثابته مدى الحياة [40] كما تشير نتائج بعض الدراسات إلى انتهاء فكرة العمل الدائم ليحل محلها فكرة العمل جزء من الوقت [41]

3 – وفى إجابة المبحوثين على السؤال الثالث : ما هى رؤية الشباب لسوق العمل فى ضوء عدد من القضايا المجتمعية ؟ ظهر أن المستوى التعليمى الذى توفره الدولة لا يتماشى وما يتطلبه سوق العمل وجاء بنسبة 68.5% " راجع الجدول رقم (5) " . وقد أشار التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع للعام 2005 إلى ارتباط عملية التعليم والتعلم بالمجال الرئيسى لتحقيق التنمية والتغيير البشريين من حيث أساليب ولغة التعليم واستراتيجياته [42] .

جدول رقم (5)

رؤية الشباب لأثر عدد من القضايا على سوق العمل

م	سوق العمل والتغيرات المجتمعية	التكرار	النسبة %
1	مستوى تعليمى بعيداً عن ما يحتاجه سوق العمل	63	68.5
2	خصخصة القطاع العام فقد للكثير من فرص العمل	60	65.2
3		51	55.4

4	التوسع فى استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال	42	45.7
5	سهولة الاتصالات وتدفق المعلومات انعكس على الوعى بالمشاركة	37	40.2
6	التركيز على العائد الاقتصادى والربح فقط	32	34.8
7	الجمود السياسى والادارى	28	30.4
8	التجارة الدولية أثرت على الصناعات المحلية	19	20.7
	بعض العادات والتقاليد والقيم السلبية		

أما اثر سياسة الخصخصة وكذلك التوسع فى استخدام التكنولوجيا فجاء فى الدرجة الثانية والثالثة بنسبة 65.2% ، 55.4% على التوالى وتشير دراسة أعدتها لوسى تشينج Luci ching عن تأثير العولمة على أوضاع العمالة مدفوعة الأجر حيث عرضت لتأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة نتيجة لطغيان ظاهرة العولمة فى المستقبل القريب والبعيد وجاءت أهم نتائجها أن العولمة نظراً لاتجاهها نحو المشروعات كثيفة التكنولوجيا فقد كانت سبباً لفقد الكثيرين لوظائفهم [43] .

وجاء التركيز على الربح الاقتصادى من قبل أصحاب الأعمال والشركات دون الاهتمام بدور العمل فى الحياة الاجتماعية بنسبة 40.2% وجاء الجمود السياسى وتدنى نسب المشاركة الشبابية بنسبة 34.8% .

4 – وفى إجابة المبحوثين على السؤال الرابع : ما هى رؤية الشباب فيما يتعلق بمستقبل سوق العمل ؟ جاءت الجريمه والفقر وارتفاع معدلات البطالة بنسبة 72.8% " راجع الجدول رقم (6) " وهذا يؤشر على أن فقدان الشباب لفرصة عمل سيؤدى بهم إلى مزيد من المشكلات الاجتماعية التى تهدد أمن واستقرار المجتمع .

يؤكد ذلك نتائج عدد من الدراسات ، ففى مشروع بحثى على المستوى القومى شمل 5000 مفرده عن " العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى " جاء من بين أهم أسباب العنف ، تزايد الضغوط التى يفرضها السياق المجتمعى على الأفراد وغلاء المعيشة والفقر والبطالة [44] وفى مشروع بحثى آخر عن " أجيال مستقبل مصر " جاء من بين نتائجه أن البطالة تعد من أهم مسببات العنف [45] .

جدول رقم (6)

مستقبل سوق العمل لدى الشباب

م	مستقبل سوق العمل	التكرار	النسبة %
1	ارتفاع معدلات البطالة والفقر والجريمة	67	72.8
2	ارتفاع معدلات الهجرة إلى الدول المتقدمة	60	65.2
3		51	55.4

4	الاعتماد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال	46	50
5	القضاء على الصناعات المحلية لصالح الاستيراد	45	48.9
6	انحسار فرص عمل ذوى المهارات المنخفضة	40	43.5
7	الاعتماد على الذات وتفعيل التعاون العربى والإسلامي	35	38
8	زيادة الإقبال على العمالة من خلال التجارة العالمية	33	35.9
	زيادة الاستثمارات فى المجال الزراعى الصناعى		

وجاء ارتفاع معدلات الهجرة بنسبة 65.2% وتعددت الرؤى وصولا إلى الاعتماد على الذات وتفعيل التعاون العربى والإسلامى بنسبة 43.5% وهذا يؤكد أنه لا سبيل لتقدمنا إلا بتعاوننا . أما الاستثمار فى المجال الزراعى والصناعى فجاء بنسبة 35.9% . يؤكد على ذلك ما اشار إليه " التقرير السنوى للبنك الدولى " من أن الدعامة الأولى لخلق فرص العمل ، وتحقيق النمو المستدام هو إيجاد مناخ جيد للاستثمار [46] . وفى الإطار نفسه يشير تقرير التنمية البشرية للعام 2005 أن توقعات التشغيل مبشرة للغاية حيث سيتم توفير 7 مليون فرصة عمل على مدى عشر سنوات وقد تحددت ستة قطاعات تتمتع بإمكانات عظيمة كقاطرات لنمو التشغيل والنمو الاقتصادى وبعضها قطاعات تقليدية وأخرى حديثة [47] .

خاتمة :

أهم النتائج :

1 – أن العولمة أتاحت فرص عمل جديدة بنسبة 57% .

2 – أن مستوى التعليم لا يتماشى مع ما يتطلبه سوق العمل بنسبة 68.5% .

3 – ارتفاع معدلات البطالة فى ظل التوسع فى استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال بنسبة 72.8% .

4 – الاعتماد على الذات مستقبلا وتفعيل التعاون العربى والإسلامى هو السبيل لتحقيق التنمية وخلق فرص عمل جديدة بنسبة 43.5% .

أهم التوصيات :

1 – التأكيد على أهمية جودة التعليم وربطه بسوق العمل .

2 – التدريب المستمر واكتساب المهارات الجديدة هو السبيل لمزيد من فرص العمل .

3 – جذب الاستثمارات الوطنية .

4 – تفعيل الشراكة والتعاون العربى والإسلامى .

المراجع

1- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء , النتائج النهائية لتعداد السكان , 1996 , إجمالى الجمهورية الجزء الأول , القاهرة , 1998 , ص 14 .

2 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, الكتاب الإحصائى السنوى , يونيو 2005 , ص 50 , ص 59.

راجع حول الشباب فى مصر ديموجرافيا واجتماعيا واقتصاديا .

- المركز الديموجرافى بالقاهرة ، أوراق فى ديموجرافية مصر ، رقم4 ، مايو ، 2003 ، ص ص 1 – 4 ، 24 – 28 .

- جامعة الدول العربية ، مشروع تمكين الشباب العربى ، التقرير السنوى حول قضايا الشباب ، العدد الأول ، أكتوبر ، 2005 ، ص ص 14 – 19 ، 70 – 71 .

3 – آمال كمال , الشباب وبرامجه , المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية , القاهرة , يناير , 2002 ، ص59 .

4 – تقرير التنمية الإنسانية العربية , خلق الفرص للأجيال القادمة , 2002 .

5 – رمزي زكي , الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة سلسلة عالم المعرفة , عدد 226 , الكويت , ص ص 161 – 340 .

6 – المرجع السابق , ص ص 463 – 485 .

7 – Browning, Gary, et.al., understanding contemporary society, thories of the present, sage publications, London, 2000. pp. 248-249.

8 – Globalization : Immigration , and Education , 2001 , www.gseweb.Harvard.edu/hepg/faoimsuar.htm.

9 - William Scheuerman, Stanford Encyclopedia of philosophy, Globalization Indiana University, Bloomington, extracted in June, 21, 2002, from, http://plato.Stanford.Edu/entriesglobalization.Html

10 –A shaping labour market trends, 2005 http//making careersense . org / chapter 21 chap2 -7 . htm .

11 – سمير أمين , الحركات الاجتماعية والديمقراطية في مواجهة إمبريالية العولمة , في كتاب الحركات الاجتماعية في العالم العربي , مكتبة مدبولي , 2006 , ص 9.

12- Global employ ment trends – January. – 2006 - www. ilo. org. public leng his / employment is trat / global . htm .

13 – رميدي عبد الوهاب , سماي علي , العولمة وأثرها علي العماله في الوطن العربي , ندوة : البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها علي المجتمع العربي , جامعة سعد دحلب , الجزائر , 25 – 27 أبريل , 2006 , ص ص 9 – 10 .

14 – اعتماد محمد علام , العولمة وقيم العمل المستحدثة لدي الشباب في المجتمع المصري : رؤية استشراقية منشورة في: محمود الكردي , الشباب ومستقبل مصر , أعمال الندوة السنوية السابعة , كلية الآداب , جامعة القاهرة , 29 – 30 ابريل , 2000 , ص 323 – 324 .

15 – إبراهيم عامر وآخرون , موسوعة الهلال الاشتراكية , دار الهلال , 1970 , ص ص 362 – 365 .

16 – محمد عبد المنعم شلبي , البنية الأساسية للنظام العالمي الجديد , مجلة إضافات , الجمعية العربية لعلم الاجتماع , العدد الثاني , يناير 1999 , ص 47.

17 – المرجع السابق , ص 48 .

18 – محمود عبد الفضيل , مصر والعالم علي أعتاب ألفية جديدة , دار الشروق ,2001 , ص ص 10 – 12 .

19 – محمد عبد المنعم شلبي , مرجع سابق , ص ص 48 – 49 .

20– مهدى محمد القصاص , في آليات إفقار الطبقة الوسطي المصرية , مجلة كلية الأداب , جامعة المنصورة , ملحق العدد 33 , أغسطس , 2003 , ص ص 12 – 16 .

21- حازم الببلاوى،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهايــة الحرب الباردة،سلسلة عالم المعرفة،عدد 257،الكويت، مايو 2000،ص 112.

22 – The world Bank, Equity and Development, world development report, 2006, pp. 10 – 16 .

23 – نبيل على ، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 276 ، الكويــت ، ديسمبر ، 2001 ، ص206 .

24 – سمير أمين , مرجع سابق , ص ص 15 – 17 .

25 – عزة خليل , الحركات الاجتماعية في العالم العربي , مرجع سابق , ص 25 .

26 – samir amin, imperialism and globalization , monthly review , 2001 , p.27 .

27 – عبد الغفار شكر , الحركات الاجتماعية ومناهضة العولمة الرأسمالية في الوطن العربي فــي عزة خليل (تحرير) , الحركات الاجتماعية في العالم العربي , مكتبة مدبولي , 2006, ص 92 .

28- United Nations, Responding to Golbalization Skill Formation and unemployment reduction policies, New York, 2003.P.16

29- United Nations, Globalization and labour Markets in the ESCWA, Region, New York, 2001, P. 11.

30 – world youth report, 2005. www. un. org / esa / so cdev / unyin / w payglobalization htm .

31 – Ibid., pp .2 – 3 .

32 – أديب نعمة ، إشكاليات البحث فى مجال الشباب ومقترحات مستقبلية ، إجتماع الخبراء الإقليمى حول الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب فى الإقليم العربى، 19 – 21 نوفمبر ، شرم الشيخ ، 2005 .

33 – على ليلة ، تقاطعات العنف فى إطار التحولات العالمية ال معاصرة ، المؤتمر السنوى الرابــع ،الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف فى المجتمع المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 20 – 24 أبريل 2002 ، ص 27.

34 – سعيد اللاوندى ، بدائل العولمة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القــاهرة ، 2002 ، ص 8 .

35 – أنعام عبد الجواد "مشرفا" ، الأوضاع الراهنه لعمل المرأة الريفية ، المركز القــومى للبحــوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2005 ، ص ص 241 – 244 .

36 – The world Bank, op. cit, P.15 .

37 – بيان طباره ، تشغيل الشباب واكتسابهم المهارات فى العالم العربى فى عصر العولمة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، الأمم المتحدة ، 2000 .

38 – منظمة العمل العربية ، العمالة العربية المهاجرة فى ظل العولمة : التحديات والآفاق ، مؤتمر العمل العربى ، تونس ، 2003.

39 – جامعة الدول العربية, التقرير الاقتصادي العربي الموحد ,2003 , ص ص 24 – 25

40 – محمود عبد الفضيل , مرجع سابق, ص 12 .

41 – ثناء فؤاد عبد الله , أزمة الطبقة الوسطي في مصر , المستقبل العربي , العدد 26 , أكتوبر , 2000 , في هويدا عدلي , الطبقة الوسطي في مصر دراسة توثيقية تحليلية , برنامج تدعيم المشاركة في بحوث التنمية , مركز بحوث الجامعة الأمريكية , القاهرة أكتوبر , 2001 , ص 48 .

42 – التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع ، التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة ، 2005، ص 37 .

43 – أنعام عبد الجواد ، مرجع سابق ، ص 32 .

44 – أحمد زايد وآخرون ، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى ، المجلد الأول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2002 .

45 – سلوى العامرى وآخرون ، أجيال مستقبل مصر : أوضاعهم المتغيرة وتصوراتهم المستقبلية ، منتدى العالم الثالث ، مشروع مصر 2020 ، القاهرة ، 2002 .

راجع أيضاً : حول المصاحبات الاجتماعية للبطالة .

- مهدى محمد القصاص ، المصاحبات الاجتماعية للبطالة ، ندوة البطالة أسبابها ومعالجتها وأثرها على المجتمع العربى ، الجزائر ، 25 – 27 أبريل ، 2006 .

46 – التقرير السنوى للبنك الدولى ، المجلد الأول ، الاستعراض السنوى ، 2003 ، ص ص 12 – 13 .

47 – مصر ، تقرير التنمية البشرية ، اختيار مستقبلنا : نحو عقد اجتماعى جديد ، معهد التخطيط القومى ، 2005 ، ص 2 .